انتصار أبي نصر القرطبي لسيبويه على مخالفيه في كتابه – شرح عيون كتاب سيبويه – دراسة بعض المسائل " أنموذجاً "

The triumph of Abi Nasr Al -Qurtubi for Sibawayh on his Obgectors in his book , the explaination of eyes of Sibawayh ' s book – The study of some issues " pattern "

طالب الدّكتوراه : مصطفى ابراهيم ابراهيم

إشراف : الأستاذ الدكتور عصام الكوسى

كلية الآداب – قسم اللغة العربيّة – جامعة البعث – سوريا

البريد الإلكتروني: mibrahem@albaath-univ.edu.sy

تاريخ الاستلام: 2021/06/26 - تاريخ القبول: 2021/07/27 - تاريخ النشر: 2022/01/05

الملخص : تكمن أهميّة البحث في أنّه يسمدُّ مادته من نتاج عَالمَين من كبار علماء النّحو في عصرين مختلفين ، الأول هو إمام النّحويين سيبويه ، والآخر هو أبو نصر القرطبي الذي يعدُّ من أبرز العلماء الأندلسيين الذين شرحوا كتاب سيبويه ، ومن أبرز المدافعين عن آرائه ، حيث يسلط البحثُ الضوء على القيمة العلمية لسيبويه عند أبي نصر القرطبي من خلال دراسة أنموذجٍ من المسائل التي انتصر فيها أبو نصر القرطبي لسيبويه على خصومه من النّحويين في شرح أبي نصر الموسوم بـ " شرح عيون كتاب سيبويه " .

الكلمات المفتاحية: البحث ، الضوء ، القرطبي ، المسائل ، سيبويه ، شرح ، عيون .

The triumph of Abi Nasr Al -Qurtubi for Sibawayh on his Obgectors in his book , the explaination of eyes of Sibawayh ' s book – The study of some issues " pattern "

Summary The importance of the research exists in that it takes its subject from the production of two of the greatest Syntax scientists in two different ages . the first one is the gramaticals leader ، Sibawayh ' and the other is Abu Nasr Al- Qurtubi , who is considered one of the most prominent Andalusian scientists , Who explained Sibawayh' s book and he is the most prominent Advocates of his views . So This research high lights on the scientific value for Sibawayh at Abi Nasr Al- Qurtubi by the study of a pattern from the issues in which Abi Nasr Al- Qurtobi won for Sibawayh on his gramaticals rivals in an explaination for Abi Nasr which is called by " The explaination of eyes of Sibawayh' s book "

Key words : research – light – Al- Qurtubi – issues – Sibawayh – explaination – eyes

المؤلف المرسل: مصطفى ابراهيم ابراهيم، **الإيميل**:mibrahem@albaath-univ.edu.sy

1- المقدّمة :

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد .

لقد حظي كتاب سيبويه باهتمامٍ كبيرٍ عند علماء النحو حتّى سمّوه قرآن النحو ، ومثلما حظي بإعجاب العلماء وثنائهم ، فقد أثار حفيظة علماء آخرين ، فأخذوا يتعقبون مسائل الكتاب ، فيعلّقون على بعضها بالموافقة حيناً ، وبالمخالفة حيناً آخر من أمثال الأخفش والجَرمي والمبرد الّذي جمع تعليقات ممن سبقه بكتاب سمّاه " مسائل الغلط " ، ولقد أحدث كتاب المبرد حركة علمية واسعةً في صفوف النحويين ، فانتصر لسيبويه كثيرٌ من النحويين ، أمثال ابن ولاد بكتابه " الانتصار لسيبويه على المبرد " ، وأبي نصر القرطبي الّذي ينتصر لسيبويه في معظم مسائل كتابه " شرح عيون كتاب سيبويه" ، وهو الذي يدرس البحث مسائل منه تُظهر مدى تأثر أبي نصر القرطبي بسيبويه ، وتأييده له في آرائه .

- هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان القيمة العلمية لسيبويه عند أبي نصر القرطبي من خلال الوقوف على أنموذج من المسائل التي انتصر فيها أبو نصر القرطبي لسيبويه على المعترضين عليه من النحويين ، أمثال المبرد والأخفش ، وغيرهما ، وبيان طريقة أبي نصر القرطبي في استدلالاته ، وأحقّيةِ انتصاره لسيبويه في المسائل المدروسة اعتمادا على رأي جمهور النحاة فيها .

- أقسام البحث :

ينقسم البحث إلى مقدمة ، وخمس مسائل ، وخاتمة :

المسألة الأولى : مسألةٌ في علامة إعراب " الواحد " إذا ثنيته .

المسألة الثانية : مسألة في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين .

المسألة الثالثة : مسألة في باب الترخيم .

المسألة الرابعة : مسألة في " لات " .

المسألة الخامسة : مسألة في باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات .

خاتمة : يُسجل فيها أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث .

- المنهج المتبع في البحث :

سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدّراسة ، حيث سيقف على المسألة واصفاً إيّاها كما وردت عند أبي نصر القرطبي ، ثمّ يقوم بتحليلها وفق منهج يعتمده في كل المسائل التي يتناولها في البحث ، كما يأتي :

- وضع عنوان للمسألة ، وعرض هذه المسألة كما وردت عند أبي نصر القرطبي .
- مناقشة المسألة بما أورده النّحاة حولها في كتبهم .
- محاولة الترجيح بين انتصار أبي نصر القرطبي لرأي سيبويه ، وبين آراء مخالفيه .

- لمحة تعريفيّة موجزة عن العالمين " سيبويه – و أبي نصر القرطبي "

سيبويه :

هو أبو بِشر ، عمرو بنُ عثمان بن قنبر ، مولى بني الحارث بن كعب ، المعروف بسيبويه ، ت 180هـ ، أخذ النحوَ عن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وعن عيسى بن عمر الثقفي ، وعن يونس وغيرهم ، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش ، وعمل كتابه المنسوب إليه ، وقد طارت شهرة كتابه في الآفاق ، حيثُ قام بشرحه عدد من علماء النحو في المشرق والمغرب ، من أبرزهم في المشرق السيرافي ، والرّماني ، وفي المغرب الأعلم الشّنتَمري ، وأبو نصر القرطبي ، وابن خروف ، وغيرهم [1] ، وعنه قال الجاحظ : أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ، ففكرتُ في شيء أهديه له فلم أجد شيئاً أشرف من " كتاب سيبويه " ، فقلت له أردتُ أنْ أهدي لك شيئاً ففكرتُ ، فإذا كلّ شيء عندك ، فلم أرَ أشرف من هذا الكتاب ، فقال : والله ما أهديتَ إليَّ شيئاً أحبُّ إليَّ منه [2] .

أبو نصر القرطبي :

هو أبو نصر ، هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي الأديب النحوي القرطبي ، أصله من مجريط ، سمع من أبي علي القالي البغدادي ، ولازمه حتى وفاته ، ومن أبي عيسى الليثي ، وغيرهما ، وأخذ عنه أبو عمر الطّلمنكي ، وأبو عمر بن عبد البر وغيرهما ، صنّف تفسير عيون كتاب سيبويه ، ومات بقرطبة في سنة إحدى وأربعمائة [3]

2 : مسألةٌ في علامة إعراب " الواحد " إذا ثنيته

قال أبو نصر :

قوله : " اعلم أنّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب " [4] . خالفه فيه قوم من النحويين في هذا الحرف ، فجعله بعضهم دليل الإعراب لا حرف إعراب ، وقال آخرون : هو إعراب ، وليس بحرف إعراب ثمّ كثر فيه القول ، والدليل على صحة قول سيبويه : أنّ الكلمة إنّما تعرب بعد تمام بنيتها ، ثمّ يقع الإعراب على الحرف الذي هو تمامها ومنتهاها .

تقول : رجل ورجال ، فيقع الإعراب في اللام الّذي هو تمام الاسم ، فإذا ثنيت فتمام بنية التثنية الألف في الرفع والياء في الجر والنصب ، والنون بعدهما لحقت حرف الإعراب عوضاً لمّا منع من الحركة والتنوين [5] .

2 – 1 – مناقشة المسألة :

يذكر أبو نصر في هذه المسألة أنّ سيبويه يرى أنّ حرف المد واللين في المثنى ، هو حرف الإعراب ، ثمّ يذكر أنّ قوماً من النحويين يخالفون سيبويه في ذلك ، وأبو نصر يوافق سيبويه فيما ذهب إليه ، ويقدم دليلاً على صحة قوله .

لا شك أنّ هذه المسألة هي من المسائل التي وقع فيها خلاف بين النحويين ، حيث ذكر ابن الأنباري فيها خمسة أقوال للنحاة هي :

الأول : قول الكوفيين حيث يذهبون إلى أنّ الألف ، والواو ، والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة ، والضّمة ، والكسرة في أنّها إعراب وإلى هذا ذهب قُطْرُبُ بنُ المستنير ، ويؤكد ابن الأنباري أنّ هذا ليس مذهب سيبويه .

الثّاني : قول البصريين الّذين يذهبون إلى أنّها حروف إعراب .

الثّالث : قول أبي الحسن الأخفش ، وأبي العباس المبرّد ، وأبي عثمان المازني الذين يذهبون إلى أنّها ليست إعراباً ولا حروف إعراب ولكنّها تدلُّ على الإعراب .

الرابع : قول الجَرْمي الّذي ذهب إلى أنّ انقلابها هو الإعراب .

الخامس : قول أبي إسحاق الزّجاج أنّ التّثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع . [6]

أمّا المبرِّد فقد أخذ في هذه المسألة برأي الأخفش بقوله : والقول الذي نختاره ، ونزعم أنّه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنّه يزعمُ أنّ الألف إنْ كانت حرف إعراب فينبغي أنْ يكون فيها إعراب ، هو غيرُها كما كان في الدال مِن زيد ونحوها ، ولكنّها دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلّا في حرف [7] .

ولقد رفض الرضي قول أبي إسحاق الزّجاج الّذي عدّ المثنى ، والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر بقوله : " وليس بشيء ؛ لأنّه لم يحذف المعطوف في خمسة عشر ، بل حذف حرف العطف ، فتضمنه المعطوف فبني ، أمّا في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف ، لو سُلّمَ أنّه كان مكرراً بحرف العطف فلم يبقَ المتضمِّن لمعنى حرف العطف " [8]

وكذلك فقد نَسب المالقي إلى الزّجاج قولاً آخر، هو أنّ المثنى ، وجمع المذكر السالم مبنيان في حال الرفع ، ومعربان في حال النّصب والخفض ، وكان قد ذكر المالقي اختلاف علماء النحو في هذه المسألة ، ورجّح قول أبي عمر الجَرْمي ، ورأى أنّ مذهب سيبويه يرجع إليه على التّحقيق[9].

وأمّا ابن مالك فقد اختار رأي الكوفيين وقطرب في هذه المسألة بعد رفضه مذهب عدد من النّحاة بقوله : بل الأحرفُ الثّلاثةُ إعراب [10]

ولقد وافق رأي جمهور النحاة رأي سيبويه في هذه المسألة ، ومن أبرز مَن أخذ بمذهب سيبويه فيها : السّيرافي الّذي رأى أنّ الألف ، والواو ، والياء عند جمهور مفسري كتاب سيبويه هنّ حروف الإعراب ، وهنّ بمنزلة الدال من زيد ، والراء من جعفر ، والألف من قفا ، و عصا [11]

وابن جنّي الّذي استطرد في إثبات صحة قول سيبويه في كتابه سر صناعة الإعراب [12]

والباقولي في شرحه للمع يرى أنّ هذه الحروف هي حروف إعراب بقوله : فهذه الحروف عندنا حروف إعراب ، وقال الفراء : هي أنفس الإعراب ، وقال الأخفش هي دلائل الإعراب ، وقال الجَرمي : انقلابها علامة النصب والجر ، والصحيح قول سيبويه .

ثمّ يدلل الباقولي على صحة هذا القول بأنّ الألف ، والياء ، والواو في قولك : جاءني الزيدان ، ورأيت الزيدين ، و جاءني الزيدون لا تألو أن تكون حروف إعراب كالدال في زيد ، والراء في عمرو أو أن تكون كالضمة ، والفتحة ، والكسرة ، ومن أدلته على أنّها كالدال ، هو : أنّا لا نفهم معنى التثنية ، ولا الجمع إلّا بوجود هذه [13]

وكذلك ابن الأنباري الّذي بيّن أنّ إعراب التّثنية والجمع بالحروف دون الحركات بقوله : فإنْ قيلَ : فلِمَ كان إعراب التّثنية والجمع بالحروف دون الحركات ، قيلَ ؛ لأنّ التّثنية والجمع فرعٌ على المفرد ، والإعراب بالحروف فرع على الحركات ، فكما أُعرِب المفرد الّذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل ، فكذلك أُعرِب التّثنية ، والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع ، فأُعطِي الفرعُ الفرعَ ، كما أُعطِيَ الأصلُ الأصلَ ، وكانت الألف والواو أولى من غيرها ؛ لأنّها أشبه الحروف بالحركات [14]

وأرى أنّ ما وافق فيه أبو نصر القرطبي سيبويه قد سار فيه على سَنن النّحاة الذين من قبله وافقوا سيبويه في هذا الرأي ، وهو رأي جمهور النحاة .

3 : مسألة في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين

قال أبو نصر : ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله ، وسميته زيدا ونحوه .

مذهب سيبويه – رحمه الله – في هذا أنّ أصل الفعل فيه أنْ يتعدّى بحرف جر ، ثمّ يحذف حرف الجر ، فينفذ الفعل إلى المفعول المحذوف منه حرف الجر فينصب .

وقال الجرمي : غلط في هذا سيبويه ، وحجته أنّ من الأفعال ما يتعدى بحرف جر ، و بغير حرف جر . والدّليل على فساد ما ذهب إليه الجرمي ، أنّ الفعل إذا وصل إلى المفعول بلا واسطة فلا معنى لإدخالك ما يوصله إليه ، وإذا كان أصله ألّا يصل إليه إلّا بحرف الإضافة حسن لك أنْ تستخف وتدخله فيما أمكن ، ومما يقوي هذا قوله في باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع حين جعل الأصل التنوين في قولك : هذا ضاربُ زيد غداً ، ولو كان الأصل ترك التنوين لما دخله التنوين ، ولا كان نكرة .[15]

3- 1 – مناقشة المسألة :

يذكر أبو نصر في هذه المسألة أنّ سيبويه يذهب إلى أنّ أحد نوعي الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين يتعدّى إلى مفعوله الثاني بواسطة حرف جر، ثمّ يحذف حرف الجر ، وينفذ الفعل إلى المفعول ، فينصبه . بعد ذلك يذكر أنّ الجَرمي يغلّط سيبويه ، ويذكر حجته في ذلك ، غير أنّ أبا نصر يفند حجة الجَرمي ، وينتصر لسيبويه فيها .

إنّ الأفعال في اللغة العربيّة من حيث التّعدية ، واللزوم نوعان :

الأول : الفعل اللازم ، وهو مُكتفٍ بالفاعل .

الثّاني : الفعل المتعدي هو فعل يحتاج إلى مفعول به لإتمام المعنى ، وهو ثلاثة أقسام :

الأول : يتعدى إلى مفعول واحد .

الثاني : يتعدى لمفعولين .

الثالث : يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

ومسألتنا هذه من القسم الثاني من الأفعال المتعدية ، من باب الأفعال التي تتعدي لمفعولين ، المفعول الأول تصل إليه مباشرة و الثاني تصل إليه بواسطة حرف جر .

ولقد ذكر هذه المسألة عدد من علماء النحو ، وأغلبهم وافق سيبويه في رأيه ، من هؤلاء السيرافي بقوله : والوجه الثاني من وجهي ما يشتمل عليه الباب أن يتعدى الفعل إلى مفعول بغير حرف جر ، ويتصل بآخر " من " ولم يكن المفعول في الأصل فاعلاً بالذي فيه حرف الجر ، فنزع حرف الجر من الثاني ، فيصل الفعل إليه ، وذلك نحو قولك : " اخترت الرجالَ عبدَ الله " ، والأصل " اخترت عبد الله من الرجال " ، وحذف " من " فوصل الفعل إلى الرجال [16]

وأبو علي الفارسي الذي رأى أنّ من هذا الباب ما أصله أنْ يتعدى الفعل إلى المفعول الثاني بحرف جر ، ثمّ يتسع فيه ، فيحذف حرف الجر ، فيتعدى الفعل إلى المفعول الثاني ، نحو : اخترتُ زيداً من الرجال ، وبالاتساع فيه يقال : اخترتُ الرجالَ زيداً [17] .

والزجاجي كذلك يرى أنّ من الأفعال فعلاً يتعدى بحرف خفض ، وبغير حرف خفض ، نحو قولك : نصحتُ زيداً ، و نصحتُ لزيدٍ ، و " شكرتُه " ، و شكرتُ لهُ .[18]

أمّا ابن عصفور ، فيذهب إلى أنّه لا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل إليهما بنفسه إلّا فيما سُمع ، وممّا سُمع ذلك فيه : اختار واستغفر ، وأمر ، وسمّى ، وكنّى . [19]

وابن يعيش يرى أنّ من هذا الباب ما يتعدى لمفعولين ، الأول : يتعدى إليه بنفسه من غير واسطة ، والثاني : يتعدى إليه بواسطة حرف الجر ، ثمّ اتسع فيه ، فحذف حرف الجر فصار لك فيه وجهان ، نحو قولك : اخترتُ الرجالَ بكرا ، وأصله من الرجال [20]

بعد ذكر آراء عدد من علماء النحو وفي عصور مختلفة في هذه المسألة نجد أنّ ما ذهب إليه سيبويه ، و وافقه عليه أبو نصر هو الأرجح على رأي الجَرمي ، ولا سيّما أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو رأي جمهور النحاة .

4 : مسألة في باب الترخيم

قال أبو نصر : قوله في باب التّرخيم : " وأما الاسم العام ، فنحو قول العجاج : [21]

جَارِيَ لا تستنكري عذيري [22]

قال أبو نصر : توهم محمّد بن يزيد لقوله : " الاسم العام " أنّه أجاز ترخيمه نكرة ، فأنكر ذلك عليه ، وذلك غلط ، وإنّما أراد سيبويه – رحمه الله – أنّ هذا الاسم الّذي هو نكرة في غير النّداء قد يجوز في النداء حَذف " يا " منه في الشعر ، وأنّ ترخمه إذا نويت به المعرفة [23].

4- 1 – مناقشة المسألة :

في هذه المسألة يذكر أبو نصر أنّ المبرّد قد توهم في قول سيبويه الاسم العام ، وبأنّه أجاز ترخيمه نكرة ، فأنكر المبرد ذلك عليه ثم لا يلبث أبو نصر أنْ يخطّئ المبرد في قوله ، ويبيّن مراد سيبويه من قوله الاسم العام .

الترخيم لغة هو : ترقيق الصوت وتليينه ، كلامٌ رَخيمٌ أي : رقيق .[24]

واصطلاحاً هو : أنْ يحذف من آخر الاسم حرف أو أكثر .[25]

أمّا أنواع الترخيم فهي ثلاثة أنواع :

الأول : حذف آخر الاسم في النداء .

الثاني : حذف الآخر في غير النداء لغير موجب ، ويختص بضرورة الشعر .
الثالث : ترخيم التصغير ، كقولك في أسود : " سُوَيْد "
والمنادى ضربان : مؤنث بالهاء ، ومجرد منها .[26]

يظهر من كلام أبي نصر في هذه المسألة أنّ المبرد قد أخطأ في فهم كلام سيبويه إذ أنّ ما بيّنه أبو نصر من مقصود كلام سيبويه هو الصحيح ؛ لأنّ هذا ما عليه الجمهور من النحويين ، ولقد ذكر هذه المسألة عدد من النحويين ، منهم المرادي الذي ذكر بشرحه ألفية ابن مالك أنّ المبرد قد اشترط في ترخيم الاسم المؤنث المنتهي بالهاء أن يكون علماً ، ومنع ترخيم النكرة المقصودة ، والصحيح جوازه [27] وابن هشام الّذي ذكر أنّه لا يشترط لترخيم الاسم المنتهي بتاء التأنيث علمية ، ولا زيادة على الثلاثة ، وأنه إذا حذفت منه التاء توفّر من الحذف ، ولم يستتبع حذفها حذف حرفٍ قبلها ، نحو قولك في : " عنقباة " ، " يا عنقبا " .

وإذا كان الاسم المنادى مختوماً بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً ، فنقول في " هبة " علماً :" يا هب " و في " جارية " لمعيّنة " يا جاريَ " ، نحو : جاريَ لا تستنكري عَذيري .

ويشترط لجواز ترخيمه إذا كان مجرداً من التاء أنْ يكون علماً زائداً على ثلاثة ، نحو : " جعفر " و " سعاد "[28]

وكذلك السيوطي قد تطرّق إلى هذه المسألة ، وذكر أنّ الاسم المؤنث بالهاء إنْ كان علماً ، فلا خلاف في ترخيمه ، نحو قولك في : " هبة " سمي به " يا هب أقبل " .

وإنْ كان نكرةً مقصودةً ، ففيه خلاف حيث ذهب المبرّد إلى أنّه لا يجوز ترخيمها ، وردّه الجمهور[29] بنحو قوله : يا ناقُ سيري عَنَقاً فسيحاً [30].

وممن فسّر علة جواز الترخيم فيما كان آخره تاء التأنيث ابن يعيش الذي رأى أنّ الترخيم ساغ في ذلك ، وإنْ لم يكن علماً ، نحو : " يا ثُبَ " و " يا عِضَ " في " ثُبَةٍ " و " عِضَةٍ " لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث ؛ ولأنّ تاء التأنيث تُبدل هاءً في الوقفِ أبداً مطرداً ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث ، لذا فقد ساغ حذفها وكان أولى لما يحصل من الخفة مع عدم الإخلال ببنية الكلمة ؛ لأنّ التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يُسهل تغييرها بالحذف ؛ ولأنّ التغيير مؤنس بالتغيير ، فإذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها ، قلّت حروفها أو كثرت ، شائعاً كان أو خاصاً ، نحو قولك في الخاص : " يا سَلمَ أقبلْ " ، وفي النكرة الشائع تقول : " يا عاذلَ أقبلي " و " يا جاريَ " " يريدون " يا جاريةُ " ، نحو قول العجاج : " جاريَ لا تستنكري عَذيري " [31]

بعد تتبع هذه المسألة عند عدد من كبار علماء النحو نجد أنّ ما ذهب إليه أبو نصر في فهمه لمراد سيبويه من جواز ترخيم الاسم النكرة في النداء إذا نويت فيه المعرفة ، هو الصحيح ولاسيّما أنّ هذا هو رأي جمهور النحويين ؛ ولأنّ ما ذهب إليه المبرد من عدم جواز ترخيمه محجوج بورود السماع بترخيمه .

5 : مسألة في " لات "

قال أبو نصر : قوله في " باب ما أجرى مجرى ليس " : ولم تستعمل إلّا مضمراً فيها . [32]

يعني " لاتَ " ، يعني بقوله : إلّا مضمراً فيها ، إلّا مضمراً عندها ، كما تقول : زيد مطاع فينا ، يريد عندنا ، وقول الأخفش في لاتَ : إنّها لا تعمل شيئاً في القياس [33] غلطٌ ؛ لأنّه إذا نصب فلا بدَّ من ناصب ، والحين المضمر عنده مبتدأ ، والتقدير على قوله : لاتَ الحينُ في حين مناص ، وهذا محال ، ويجيز على هذا الحينُ حينَ مناص ، واليوم يومَ خروج .[34]

5- 1 - مناقشة المسألة :

في هذه المسألة يذكر أبو نصر أنّ سيبويه يرى أنّ " لاتَ " لم تستعمل إلّا مضمراً فيها ، ويرد قول الأخفش : إنها لا تعمل شيئاً في القياس ، ثمّ يدلل على صحة ما ذهب إليه .

لا شكّ أنّ مسألة " لاتَ " هي من المسائل الخلافية بين النحاة ، وقد ذكرت عند عدد منهم ، ومن أبرز أقوالهم فيها ما جاء عند ابن هشام من أنّ النحاة اختلفوا فيها في أمرين :

الأول : في حقيقتها ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنّها كلمة واحدة فعل ماضٍ ، ثمّ اختلفوا فيها على قولين ، أحدهما : أنّها في الأصل بمعنى " نَقَصَ " من قوله تعالى : " لا يَلِتْكُم من أعمالِكم شيئاً " [35] .

والثاني : أنّ أصلها لَيِسَ بكسر الياء ، ثمّ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء .

والمذهب الثاني : أنّها كلمتان : لا النافية ، والتاء لتأنيث اللفظة كما في رُبّتَ و ثُمّتَ ، وإنّما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين . قاله الجمهور .

والثالث : أنّها كلمة وبعض كلمة ، وذلك أنّها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين ، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة .

والأمر الثاني الذي اختلف النحاة فيه : هو عملها ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب أيضاً :

أحدها : أنّها لا تعمل شيئاً ، فإن جاء بعدها مرفوع ، فهو مبتدأ حذف خبره أو منصوب ، فهو معمول لفعل محذوف ، وهذا قولٌ للأخفش [36] ، والتقدير عنده في الآية : لا أرى حينَ مناصٍ ، وعلى قراءة الرفع ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم .

والثاني : أنّها تعمل عملَ إنّ ، فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، وهذا قول آخر للأخفش .

والثالث : أنّها تعمل عمل ليس ، وهو قول الجمهور .

ولقد ذكر ابن هشام أنّ النّحاة اختلفوا في معمولها ، حيث رأى الفراء أنّها لا تعمل إلّا في لفظة الحين ، وهذا ظاهر قول سيبويه على ما ذكر ابنُ هشام ، أمّا الفارسي فقد ذهب إلى أنّها تعمل في الحين وفيما رادفه ، والزمخشري يرى أنّ التاء زائدة على لا [37] وهي تختص بنفي الأحيان [38].

ولقد ذكر الرضي : أنّ " التاء " قد تلحق " لا " نحو لاتَ ، فتختص بلفظ " الحين " مضافاً إلى نكرة ، نحو :" ولات حين مناصٍ " [39] وأنها تدخل على لفظة " أوان " ، ولفظة " هنَّا " أيضاً . أمّا الفراء فقد ذكر أنّها مع الأوقات كلّها [40] ، وأضاف الرضي أنّ نصب " حين " أكثر من رفعه إذا جاءت بعد " لات ، ويكون اسمها محذوفاً ، و"حين " خبرها ، وعلة عملها عمل ليس بحسب الرضي هو مشابهتها ل " ليس " بكسع التاء ، إذ تصير على عدد حروفه ، ساكنة الوسط .

ويذكر الرضي أيضاً أنّك إذا رفعت " حين " – على قلته – فهو اسم لات ، والخبر محذوف ، أي لات حينُ مناصٍ حاصلاً ، وأنّها لا تستعمل إلا محذوفة أحد الجزأين ، وهذا قول سيبويه .

ثمّ يضعّف الرضي ما ذهب إليه الأخفش من أنّها غير عاملة ، وأنّ المنصوب بعدها بتقدير فعل ، وذلك بدليل أنّ لوجوب حذف الفعل الناصب أو خبر المبتدأ مواضع معيّنة [41]

ولم يمنع الرضي أن تكون " لات " هي لا التبرئة ، ويقوي ذلك لزوم تنكير ما أضيف حينٌ إليه ، فإذا انتصب " حينَ " بعدها فالخبر محذوف ، كما في لا حولَ ، ورفض الرضي ما نُقل عن أبي عبيد [42] من أنّ التاء من تمام حين ، وضعّفه لعدم شهرة " تحينَ " في اللغات ، واشتهار " لات حين " ، وكذلك رفض ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ " لات " أوانٍ بكسر النون هي حرف جر [43] .

بعد مناقشة هذه المسألة وجدنا أنّ أبا نصر القرطبي إذ يوافق سيبويه ، فهو يوافق رأي جمهور النحاة الّذين أعملوا " لات " عمل ليس .

6 : مسألة في باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات .

قال أبو نصر : قوله : " وإذا حقرت " مقعنسس " حذفت النون وإحدى السينين ؛ لأنّك كنت فاعلاً ذلك لو كسرته للجمع فإن شئت ، قلت : مُقَيْعِسٌ ، وإنْ شئت ، مُقيعيس " [44]

قال أبو نصر : فإنْ قال قائل : هلّا ثبّتّ النون وحذفت الميم ، فيكون تحقيره قُعَينس و قعينيس ؟ فالجواب أنّه ليس في الكلام فَعْنل ولا فعائل ، فكذلك لا يكون فيه فُعَيْنِل ، فوجب لذلك حذف النون ، وإبقاء الميم ليكون على مثال في الكلام ، وذلك مُفَيْعل فترك تحقيرهُ حين وجد عنه مندوحة بمثال يكون في الكلام ، ولو لم يجدها لحقّر الاسم عليه ، وإنْ لم يكن له مثال في الكلام .

فإن قال : لِمَ أثبت الميم ، وهي من حروف الزوائد ، وحذفت السين ، وهي من حروف الأصل في نحو هذا الموضع ، ولا تزاد إلّا في استفعل وما تصرّف منه ، وفي التضعيف ؟

فالجواب أنّ الميم إذا وقعت في أول الكلمة رابعة فصاعداً زائدة أبداً حتى تأتي باشتقاق أنّها من نفس الكلمة ، فقد تبيّن بهذا أنّ الميم في هذا الموضع قد تحتمل أنْ تكون أصلية باشتقاق ، وإنما يحكم لها بالزيادة بغير ثبت حملاً على الجمهور الأعم الذي يكون فيه الاشتقاق ، وإن كان يمكن أنْ تكون من حروف الأصل ، فأنت في هذه الحال على غير يقين أنْ تكون زائدة أو أصلية ، وحروف الأصل كلّها إذا ضوعفت فاءً ، أوعيناً ، أو لاماً ، فإنّ أحد المضاعف زائد أبداً بلا تكلف اشتقاق ، فكذلك كان الحرف الذي يحتاج فيه إلى الاشتقاق ، ويشك فيه أنْ يكون زائداً أو أصلياً ، وإنْ كان من الحروف الزوائد أولى بالثبات في التحقير والجمع الذي على مثال مفاعل .

وخالفه محمد بن يزيد واختار قُعَيْسس وقعيسيس [45]، وغلطه بيّن ، ونظير غلطه في هذا اختياره عُثَيِّل في تصغير عِثْوَل ، والصواب عُثَيِّل و عُثَيْول على قول سيبويه – رحمه الله – ، وقياسه قياس مقعنسس [46]

1-6 – مناقشة المسألة :

يورد أبو نصر في هذه المسألة رأي سيبويه في تحقير " مُقعنسس " حيث يحذف النون وإحدى السينين ، نحو : مُقَيْعِسٌ و مقيعيس ، ويوافقه على ذلك ، ويستدل على صحة موافقته لسيبويه ، ثمّ يخطئ المبرد الذي اختار في التّصغير " قُعَيْسس وقعيسيس " وكذلك يخطئه في اختياره تصغير " عِثْوَل " على " عُثَيِّل " ، ووافق سيبويه في تصغيره على " عُثَيِّل وعُثَيْول " .

ولقد ذكرتْ هذه المسألة عند بعض النحويين أمثال السيرافي الذي رجّح رأي سيبويه على رأي المبرد في تحقير " مقعنسس " على " مُقَيْعِسٌ ، و مقيعيس " ، وكذلك في تصغير " عِثْوَل " على" عُثَيِّل و عُثَيْول " ؛ لأنّ إحدى السينين من " مقعنسس " وإنْ كانت للإلحاق ، فهي زائدة إلّا أنّ لها قوة الإلحاق ؛ ولأنّ للميم قوتين إحداهما : أنّها أوّل ، والآخر أنّها لمعنى ، فهي أولى بالترقية أمّا دليل السيرافي في ترجيحه قول سيبويه على المبرد في تصغير " عِثْوَل " على " عُثَيِّل و عُثَيْول " هو أنّ أكبر حجة لسيبويه حكايته أنّ ذلك قول العرب ، ولا يجوز خلافها[47].

وابن السراج كذلك ممن ذكر هذه المسألة ، ووافق سيبويه فيها بقوله : " ومُقعنسس تحذف النون وإحدى السينين ، فتقول : مُقَيعسٌ و مُقَيعيسٌ " [48].

وممن رجَّح قول سيبويه الرضي الإستراباذي الذي رأى أنّ قول سيبويه أولى ؛ لأنّ السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي و تضعيف الحرف الأصلي لكنّها طرف إنْ كانت الزائدة هي الثانية ، أو قريبه من الطرف إنْ كانت هي الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في معنىً [49].

بعد مناقشة هذه المسألة وذكر آراء بعض من كبار علماء النحو فيها نجد أنّ أبا نصر لم ينفرد بموافقة سيبويه فيها ، بل قد جرى بموافقته له على سَنن عدد من كبار النحويين .

7- الخاتمة :

الحمد لله الذي أنعم وتفضّل عليَّ بإتمام هذا البحث الّذي سلّطتُ فيه الضّوء على مدى تأثر أبي نصر القرطبي بسيبويه ، وانتصاره له على خصومه من النحويين من خلال دراسة أنموذج من المسائل المنتقاة من كتابه " شرح عيون كتاب سيبويه " ، وهذه أبرز النتائج الّتي توصّلت إليها الدّراسةُ :

1 – لقد حظي كتاب سيبويه باهتمامٍ كبيرٍ عند علماء النّحو في الأندلس ، حيثُ قام عدد منهم بشرحه ومِن أبرز مَنْ شرحه أبو نصر القرطبي الذي انتصر لسيبويه على خصومه منَ النحويين في جُلّ آرائه النّحويّة والصّرفية .

2 – إنّ الآراء الّتي وافق فيها أبو نصر القرطبي سيبويه في هذه المسائل التي تناولها البحثُ كان قد مضى فيها على سَنن جمهور النّحاة الذين كانوا قد وافقوا سيبويه فيها .

3 – لقد برهن أبو نصر على قدرته في فهم عبارة سيبويه بشكلٍ كبيرٍ من خلال ما قدمه من شرحٍ لعبارته ، ولا سيّما في جواز ترخيم الاسم النّكرة في النّداء إذا نويت به المعرفة ، حيثُ وردَ السماعُ بترخيمه .

4 – إنّ المسائل التي تناولها البحث تعدُّ أنموذجاً يوضح قيمة سيبويه العلميّة عند أبي نصر القرطبي ، وقد تجلّت تلك القيمة في انتصاره لسيبويه ، ومحاولته الدفاع عن آرائه بما يُظهر صوابيه آراء سيبويه .

5- لقد أيّدتُ رأي أبي نصر في اختياره رأي سيبويه في هذه المسائل على رأي غيره ؛ لأنّه لم يكن بدعاً فيها ، بل جرى فيها على سَنن جمهور النّحاة .

الحواشي :

[1] – انظر ترجمة سيبويه في إنباه الرواة على أنباه النحاة ، 346/2 ، و البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص 221-222.

[2] - انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص 55 .

– انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ، 3/ 362، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، 321/2 ، والصلة ، 3/ 942 .[3]

[4] – الكتاب لسيبويه ، 17/1 .

[5] – شرح عيون سيبويه ، ص 22 – 23 .

[6] – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، 1/ 33 .

[7] – المقتضب ، 151/2 .

[8] – شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، 2/ 639 .

[9] – رصف المباني في شرح حروف المعاني ، ص 45 .

[10]– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص13 ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، 48/1 .

[11] – شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، 1/ 132 .

[12]– سر صناعة الإعراب ، 2 / 696 .

[13] – انظر شرح اللمع في النحو ، ص 97 – 98 .

[14] – أسرار العربية ، ص48 .

[15] – شرح عيون سيبويه ص42–43 .

[16] – شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، 275/1 .

[17] – انظر الإيضاح العضدي ، ص173 .

[18] – انظر كتاب الجمل للزجاجي ، ص31 .

[19] – انظر المقرب ، 1/ 121 .

[20] – انظر شرح المفصل للزمخشري ، 7/ 63 .

[21] – ديوان العجاج ، ص 227 .

[22] – الكتاب لسيبويه 2/ 242 .

[23] – شرح عيون سيبويه ، 168 / 169

[24] – انظر لسان العرب ، 2/ 482 .

[25] – انظر لسان العرب 2/ 1482 ، والأصول 359/1 ، وأسرار العربية ، ص 236 .

– انظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص 423 ، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، 4 / 1126 .[26]

[27] – انظر توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ، 4/ 1126 .

[28] – انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 4/ 59 – 67 .

[29] – انظر همع الهوامع ، 2/ 60 .

– البيت لأبي النجم العجلي في الدرر " 3/ 52 ، 4/ 79 " و الرد على النحاة ، ص 113 ، والكتاب 3 / 35 ، ولسان العرب ، 3/ 83 .[30]

[31] – انظر شرح المفصل 1/ 377 .

[32] – الكتاب لسيبويه ، 1/ 57 .

[33] – انظر رأي الأخفش في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، 1/ 326 .

[34] – شرح عيون كتاب سيبويه ، ص 54 .

[35] - سورة الحجرات ، الآية 14 .

[36] – انظر قول الأخفش في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، 1/ 326– 327 .

[37] – انظر شرح المفصل للزمخشري ، 269/1.

[38] – مغني اللبيب ، 1/ 270 .

[39] – سورة ص ، الآية 3 .

[40] – معاني القرآن للفراء ، ص582 .

[41] – شرح الرضي على الكافية 1/ 867– 868 .

[42] – قال أبو عبيد في غريب الحديث 74/1 .

[43] – شرح الرضي على الكافية ، 1 / 868– 869 .

[44] – الكتاب لسيبويه ، 3/ 429 .

[45] – انظر رأي المبرد في المقتضب ، 2 / 251 – 252 .

[46] – شرح عيون سيبويه ، ص 227 – 228 .

[47] – انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، 4/ 177– 178 .

[48] – الأصول في النحو ، 3 / 243 .

[49] – انظر شرح شافية ابن الحاجب ، 1/ 259 .

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

1– الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد . (1377هـ – 1957م) . **أسرار العربية** . دمشق : مطبعة الترقي . تحقيق : محمد بهجت البيطار .

2– الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد . (1405 هـ – 1985م) . **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** . ط3 ، الأردن – الزرقاء : مكتبة المنار . تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي .

3– الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد . (1988– 1989م) . **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** . حمص : مديرية الكتب والمطبوعات .

4– الباقولي ، جامع العلوم علي بن الحسين . (2007م) . **شرح اللمع في النحو** . ط1 . بيروت : دار الكتب العلية . تحقيق : الدكتور محمد خليل مراد الحُربي .

5– ابن بشكوال ، خلف بن عبد الملك . (1410هـ – 1989م) . **الصّلة** . ط1 ، القاهرة : دار الكتاب المصري ، و بيروت : ، دار الكتاب اللبناني . تحقيق : ابراهيم الأبياري .

6 – الرضي ، محمد بن الحسن . (1417 هـ – 1996م) . **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب** . ط1 . المملكة العربيّة السّعوديّة : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة . دراسة وتحقيق : الدكتور يحيى بشير مصري .

7- الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق . (1404 هـ – 1984م) . **الجُمل** . ط1 . لبنان : مؤسسة الرسالة ، و الأردن : دار الأمل . تحقيق : الدكتور على توفيق الحمد .

8 – ابن السراج ، محمّد بن سهل . (1417 هـ – 1996م) . **الأصول في النحو** . ط3 . بيروت : مؤسسة الرسالة . تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي .

9- سيبويه ، عَمرو بن عثمان . (1408هـ – 1988م) . **الكتاب** . ط3 ، القاهرة : مكتبة الخانجي . تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون .

10- السيرافي ، الحسن بن عبد الله . (2008 م) . **شرح كتاب سيبويه** . ط1 . بيروت :دار الكتب العلميّة . تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي .

11- السّيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . (1384 هـ – 1964) . **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** . ط1 . مطبعة : عيسى البابي الحلبي وشركاه . تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم .

12- السّيوطي ، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر . (1418هـ – 1998م) . **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** . ط1 . بيروت : دار الكتب العلميّة . تحقيق : أحمد شمس الدين .

13 – العجاج ، عبد الله بن رؤبة . (1416هـ – 1995م) . **ديوان العجاج** . لبنان : دار الشرق العربي . رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي تحقيق : الدكتور عزة حسن .

14- ابن عصفور ، علي بن مؤمن . (1392- 1972م) . **المقرب** . ط1 ، تحقيق : أحمد عبد الساتر الجواري ، وعبد الله الجبوري .

15 – ابن عقيل ، عبد الله بن عقيل . 1402هـ – 1982م . **المساعد على تسهيل الفوائد** . تحقيق : د . محمد كامل بركات .

16- الفارسي ، الحسن بن عبد الغفار . (1389هـ – 1969م) . **الإيضاح العضدي** . تحقيق : حسن شاذلي فرهود .

17- أبو الفتح ، عُثمان بن جنّي . (ب – د – ت) . سر **صناعة الإعراب** . ط3 . تحقيق : الدكتور حسن هنداوي .

18- الفراء ، يحيى بن زياد . (ب- د – ت) . **معاني القرآن** . تحقيق : أحمد يوسف نجاتي و محمّد علي النجار .

19- الفيروز أبادي ، مجد الدين محمّد بن يعقوب . (1421هـ – 2000م) . **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** . ط1 . دار سعد الدين للطباعة والنشر تحقيق محمّد المصري .

20–القرطبي ، هارون بن موسى بن صالح . (1404هـ – 1984م) . **شرح عيون سيبويه** . ط1 . القاهرة : مطبعة حسّان . دراسة وتحقيق : الدكتور عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه .

21 – القِفطي ، جمال الدين علي بن يوسف . (1406هـ – 1986م) . **إنباه الرواة على أنباه النحاة** . ط1 . القاهرة : دار الفكر العربي . تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم .

22– المالقي ، أحمد بن عبد النور . (ب – د – ت) . **رصف المباني في شرح حروف المعاني** . دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية . تحقيق : أحمد محمد الخراط .

23– ابن مالك ، جمال الدّين محمّد بن مالك . (1388هـ – 1968م) . **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** . القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . تحقيق : محمد كامل بركات .

24– المبرّد ، محمّد بن يزيد ، (1415هـ – 1994م) . **المقتضب** . ط3 . القاهرة . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة .

25 – المرادي ، الحسن بن قاسم . (1422 هـ – 2001م) . **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** . ط1 . القاهرة : دار الفكر العربي . شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان .

26 – ابن مضاء القرطبي ، أحمد بن عبد الرحمن . (1399هـ – 1979م) . **الرد على النحاة** . ط1 . دار الاعتصام . دراسة وتحقيق : الدكتور محمد إبراهيم البنا .

27– ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم . (1426هـ – 2005 م) . **لسان العرب** . ط1 . لبنان : منشورات دار الأعلمي . مراجعة وتدقيق : الدّكتور يوسف البقاعي ، و إبراهيم شمس الدّين ، و نضال علي .

28– ابن الناظم ، بدر الدين محمّد بن جمال الدّين محمّد بن مالك . (1420هـ – 2000م) . **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** . ط1 بيروت : دار الكتب العلمية . تحقيق : باسل عيون السود . منشورات : محمّد علي بيضون .

29– الهروي ، القاسم بن سلّام . (1404 هـ – 1984م) ، **غريب الحديث** . القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة . تحقيق : الدّكتور حسين محمد محمد شرف ، مراجعة الأستاذ عبد السّلام محمد هارون .

30 – ابن هشام ، عبد الله جمال الدّين بن يوسف . (1386 هـ) . **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** . ط1 . إيران : مؤسسة الصادق . تحقيق : محمد مُحي الدّين عبد الحميد .

31– ابن هشام ، عبد الله جمال الدّين بن يوسف . (ب – د – ت) . **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** . بيروت : المكتبة العصرية .

32– ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش . (1422 هـ – 2001م) . **شرح المفصل للزمخشري** . ط1 . بيروت : دار الكتب العلميّة . قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب .